

يقعد بالمباح ان تكون روية الدير مع انه لا كراهة فيها منها اي الرواية ولا
فكره النظر اليها اي العرج بل حاجة اي العين في المناظر او الولد او
القلب كما يشير المثلث وحالها بالصلاة ايجاز في حجاب في عده من الضعفا
مثل كلامهم اي الامة وحالها مام مبتداه قوله صريح فيه بحرم
النظر اليها اي الدين ويستثنى اي على كلام المتأخر اما على تعبيره بقوله
التي جعل له الة شتماع بها فلا استثنا وحسن اسنادها اي نقل حسنة
عن غيره لانه قال لا يمكن التعمير في زماننا يوم الحومة حيث قال ما عد الغر
كنظره اليها اي جائز بله الابرار جائز وهذا المتامل لم يذكره بله الابرار
وجاز ما سواه اي سوى ما بين السرة والركبة بخلاف العلي والامنة
من النظر وخرج بقيد الحياة لانه والمعتمد الجواز بعد الموت كالقوة قاله بله الابرار
شهوة والي ما بينها بغير شهوة معتني ما تقدم عن التعمير عدم اللومة
وجاز بالاشهارة نظر صفة ولا شتم في خلافه لانها ليست في مظنة الشهوة
اما العرج فيصير منظره حلالا من ذكرا من انما يستثنى من ذلك الامم
من في معناه كالدابة من الرضاعة والتميز من حرم وعجابه مخرج بحال
الحياة ما بعد الموت فلا يحل شهوة بكتابة اي حصة ونسب اي محرمية
في كل ما لا يباح له الاستمتاع به اذ ما وجد اوجادا ورجازا حاطا
ان يحل الرطوبة فان علم على خلقه انه لا يحل له النظر وان استوى الاجاز
وعدمها فغيبه احتمال والوجه الجواز عند الاستواسم في شهوة وشتمها
هو ظم علمه بخلوها عن نكاح وعتقة وقلحطب اعظم واذا كان يعاها
ياتي ووقت النظر قال م روظم كلامه بقا نذب النظر وان خطب وخطو
الوجه اهاى وهو مستحب بعد الخطب وفي حتى حلال فهو بعد
الخطبة غير مستحب بل هو جائز في موضع ولا يتقيد هو المعتمد
كانه اذا اكتفى مرة حرم ما زاد والحكمة في الة قصار عليه اي ما ذكر
من الوجود والكتفين مع كل كلامه قال م راي من قبله علم حراما
عدا الوجه والكتفين بانه عورة وسبعة لانه الروايات اهاى فهذا يدل

علي

يدل على ان ما ليس بعورة يجوز روية اي قاله اطلب بنظر اليس عورة
في الصلاة وذلك من الة متباقا معهما ما عد ما بين السرة والركبة
قاله م روظم يعارضها كما كره في نظر الة جنبي اليها كان النظر جنبا
ما هو روية ولو مع حقوق الفتنة فانها ما عد عورة الصلاة وفيها بان
منوط بخوف العنتة وهو جاز فيما عداهما صلتا اهاى وخرج بالنظر
اليس ولو لا عي فلا يجوز له فيؤكل من ينظر له وخرج بها احتيا فلا
يجوز نظره لها مطلقا واما احوا او ولدها الة مردا اذا كان بينهما
فاقتى بعض المتأخرين بانه يجوز له النظر اليه بغير شهوة قاله العلامة م ر
قوله الخامس النظر للمداوة لانه حاصل ما ذكره من شروط النظر
لاجله المداوة سبعة ان يقتصر على نظر محل الحاجة وانما للنس
او فقده مع حضور نحو محرم وقدمه في حق ما والمعالج كافر
وان يكون الطليب امينا وان يامن الة افلتان ولا يكفى الة كافر
لحاجة وحل هذا الشرط ان لم يقض البصر اما اذا غرض البصر في
جواز كشيء قيمة العضو والزيادة في الحاجة اهاى بل خصه وجوز مطلقا
في الوجوه والكفوف واليد جافا فيما عد العيون من غير الوجوه والكفوف
ومزيد تاكيدها في العيون وبعضهم
يجوز للمداوي باقيا النظر اذا على محل الحاجة قصر واتخذ اليمن والاحضرا
محرم او مثاله بله م روظم م اذا م روظم يعالج الملهة الضرا
وامينه وكونه امينا وكفى قدر حاجته يقينا وحاجته في وجهه او يد
ايمنه الشبهة تاكدي غير سويين او فيها زيادة التاكيد فتلك سبعة لها فالتمتد
ويشتم على عدم امارة اي قلها بد من فقد المعالج الذي من الجنس
وان كان المحلل المعالج يحرم نظره على الجنس كاي السرة والركبة
ولبعضهم نظم في ترتيب من يعالج
مسلمة لانه علاج الة قديم قبل ما سوي مرهق اذ اهي في الجاهل
ثم مرهقا في نصحها ثم ضياعا ليراهق من منع مرهقا في الجاهل

اي ما بين السرة والركبة
ويشتمه فاعدا اي
البيّن اهاى

ين